البناء

السنة السادسة / السبت / 11 نيسان 2015 / العدد 1755
Sixth year / Saturday / 11 April 2015 / Issue No. 1755

أوباما: سأوقع على الاتفاق مع إيران... ومن بعدي الطوفان

إعداد وترجمة: ليلى زيدان عبد الخالق

لا يزال موضوع الاتفاق الذي وُقّع بين الدول الستّ الكبرى والجمهورية الإسلامية الإيرانية، يخضع لمدّ التجاذبات وجَزْر الانتقادات، وما بين التجاذبات والانتقادات، هواجس تعيشها دول، صارت في حيرة من أمرها في أيّ حضن ترتمي.

في تقريرنا المنوّع التالي، مقتطفات من الصحافتين الأميركية والعبرية على مدى أسبوع تقريباً. وفي تلك المقتطفات، تسليط الضوء على عنجهية «إسرائيل»، والتخوّف السعودي، والانتقادات التي يواجهها الرئيس الأميركي باراك أوباما من كل حدب وصوب. من دون أن نغفل جملته الشهيرة خلال المقابلة التي أجريت معه منذ أيام مع «الإذاعة الأميركية الرسمية»، إذ قال: «سأوقّع على الاتفاق مع إيران ومن بعدي الطوفان».

ولعل هذه الجملة أثارت جنون «إسرائيل»، فجنّدت صحافييها لانتقاد أوباما بشتّى الطرق، وفي تقريرنا التالي مرور على بعض من حفلات الانتقاد تلك.

أما بالنسبة إلى المملكة العربية السعودية، فنترك الحديث لصحيفة «كريستيان ساينس مونيتور» الأميركية، التي قالت إن السعودية تتخوّف من أن يعزّز اتفاق إيران النووي قوة وكلاء الأخيرة الشيعة في المنطقة، وإن السعودية تشعر بالقلق من أنّ رفع العقوبات عن إيران وفقاً للاتفاق المبدئي الذي تمّ التوصل إليه في شأن برنامجها النووي، سيعني مزيداً من قوة وكلاء الدولة الشيعية، ومنهم الحوثيّون في اليمن حيث تستمر الحملة التي تقودها السعودية ضدّهم.

الحملة على أوباما من الداخل أتت من أكثر من جبهة. فها هو جون ديلوري يدعو - عبر مجلة «فورين آفيرز» - إلى الاستفادة من دروس الفشل في تقييد البرنامج النووي لكوريا الشمالية من أجل كبح البرنامج النووي الإيراني. قائلاً إنّه من حسن الحظّ، أن الفرصة ما زالت متاحة أمام أوباما للقيام بالأمر الصحيح مع إيران، ويستخلص العِبر من فشل كلينتون في تحويل الاتفاق النووي مع كوريا الشمالية إلى تسوية سياسية. وعلى الأقل، يمكنه تجنّب الوقوع في الخطأ نفسه الذي وقع فيه في الشرق الأوسط.

كما يتضمّن التقرير التالي، مقالات من صحيفة «واشنطن بوست» الأميركية، و«هاآرتس» و«يديعوت أحرونوت» و«إسرائيل توداي» العبرية.

فشل ودرس

كتب جون ديلوري في مجلة «فورين آفيرز»، مقالاً دعا فيه إلى الاستفادة من دروس الفشل في تقييد البرنامج النووي لكوريا الشمالية من أجل كبح البرنامج النووي الإيراني.

وقال ديلوري: إن الاتفاق الموقع مع إيران يبدو أنه يشبه كثيراً ذاك الاتفاق الموقع في التسعينات من القرن الماضي مع كوريا الشمالية، حينما جمّدت كوريا الشمالية برنامجها النووي تحت طائلة الخوف من التعرض لضربة عسكرية أميركية استباقية، مقابل رفع العقوبات وتحسين العلاقات مع الولايات المتحدة الأميركية.

لكن الاتفاق مع كوريا الشمالية انهار عام 2002، وصارت كوريا الشمالية في الطريق لحيازة ترسانة نووية كبيرة.

كان يمكن أن يكون الوضع مع كوريا الشمالية مختلفاً وكذلك مع إيران. فقد ضاعت فرصة إقناع كيم يونغ في التسعينات وأوائل الألفية الثالثة بتخليه عن البرنامج النووي حينما أسفرت المفاوضات الأميركية مع كوريا الشمالية عن تجميد برنامج الأخيرة النووي لإنتاج البلوتونيوم وتفكيك مفاعلاتها النووية. لكن إدارة كلينتون فشلت في تحويل الاتفاق النووي إلى اتفاقية سياسية، في حين أدار الرئيس جورج بوش ظهره للاتفاق.

إنّ الوضع السياسي الداخلي الأميركي كان سبباً في عدم التوصل إلى اتفاقية سياسية على ضوء فوز الحزب الجمهوري في الانتخابات النصفية وتحوّل الكونغرس إلى قلعة معارضة. فضلاً عن حرب البلقان ودفع المتشدّدين الكوريين الشماليين زعيمهم نحو التوجّه العسكري، وهو ما يمكن أن يتكرّر مع إيران.

إنّ الوضع الحالي أصبح محفوفاً بالمخاطر، إذ لا يمكن استبعاد حرب نووية في جنوب شرق آسيا، خصوصاً على ضوء انتشار موجة عدم الثقة والعسكرة في شبه الجزيرة الكورية.

ومع فشل العقوبات مع كوريا الشمالية، لا خيار عسكرياً مقبولاً. علماً أنه لا يمكن تدمير الرؤوس الحربية السرّية وأنظمة إطلاقها تحت الأرض إلا بحرب شاملة. كما أن الضربات المعروفة بالجراحية، ربما تكون لها تداعيات قوية على كوريا الجنوبية.

إنّ الخيار الوحيد لمنع الانتشار النووي يكمن في المفاوضات، وقد توقفت سلسلة من المفاوضات متعددة الأطراف لتفكيك البرنامج النووي عام 2009.

من حسن الحظّ، أن الفرصة ما زالت متاحة أمام أوباما للقيام بالأمر الصحيح مع إيران، ويستخلص العِبر من فشل كلينتون في تحويل الاتفاق النووي مع كوريا الشمالية إلى تسوية سياسية. وعلى الأقل، يمكنه تجنّب الوقوع في الخطأ نفسه الذي وقع فيه في الشرق الأوسط.

على الرئيس الإيراني حسن روحاني أن ينتهز الفرصة بالاستفادة من الاتفاق النووي من أجل تصحيح العلاقات الاستراتيجية الإيرانية - الأميركية. فقد بدأ المعارضون من الكونغرس إلى الرياض في التحرّك. وبينما تلوح في الأفق ملامح الحملة الانتخابية الرئاسية، يجب على أوباما اغتنام الفرصة والقيام بخطوات جريئة لتطبيع دائم للعلاقات الأميركية - الإيرانية، فالاتفاق النووّي فتح الباب أمام التطبيع، وهو الأمل الأفضل للتأكد من تحقيق التجميد النووي.

منطقية إيران

كتب فريد زكريا في «واشنطن بوست» أمس: هل إيران منطقية؟ ففي قلب المخاوف المحيطة بالاتفاق، يكمن هذا السؤال البسيط. وبالنسبة إلى معارضين كثر، فإن الإجابة بديهية. إيران مروّعة كما يقول عادةً رئيس الوزراء «الإسرائيلي» بنيامين نتنياهو.

ما نحذّر منه يتمثل في عدم إمكانية الرهان على عقلانية إيران. إذ قال السناتور ليندسي لوهان إنه يعتقد أنّ هؤلاء المعارضين مجانين. إن السياسة المفضلة لهؤلاء المعارضين أنفسهم، تلك التي تعتمد على منطقية إيران. ويصرّون على أن البديل من الاتفاق الذي توصلت إليه إيران والقوى العالمية الستّ، ليس الحرب، إنما زيادة الضغوط والمطالبة بمزيد من التنازلات من طهران. ولذلك فإن هؤلاء «الملالي» المجانيين المروّعين، عندما تواجههم عقوبات قليلة، سيحسبون بهدوء المزايا والثمن، وسيستسلمون بطريقة يمكن التنبّؤ بها للضغوط.

إن المنطقية لا تعني أن تكون عقلانياً، بل تعني أن النظام يريد أن يبقى. وبناءً على هذا الهدف، أنا أحبّ التكلفة والفوائد. إلا أنه من الجدير أن نسأل سؤالاً أكبر، وهو: «هل إيران منطقية؟ وهل تصرّفاتها ردّ مفهوم على موقفها الجيوسياسي؟». في مناقشة عامة الأسبوع الماضي، قال وزير الخارجية الأميركي الأسبق جيمس بايكر إن مفتاح النجاح في المفاوضات، أن تضع نفسك في حذاء خصمك وترى العالم من خلال هذا المنظور. وبالنظر إلى خريطة الشرق الأوسط، نجد إيران الشيعية محاطة بدول سنّية معادية لها. وفي الخليج، هناك السعودية، العدو اللدود المناهض للشيعة. وفي العراق وسورية تواجه إيران جماعات سنّية متمرّدة هدفها قتل الشيعة، أضف إلى هذا البعد النووي، إيران لديها عدّة جيران مسلّحة نووياً مثل باكستان والهند وروسيا والصين و«إسرائيل». إضافة إلى ذلك، واجهت إيران معارضة قوية من القوى العظمى في العالم لأكثر من ثلاثة عقود. وعندما هاجم العراق إيران بعد فترة وجيزة من الثورة الإسلامية، دعمت إيران سرّاً صدام حسين، حتى مع استخدامه الأسلحة الكيماوية ضد الإيرانيين.

نظراً إلى تلك الحقائق، هل كان غريباً أن تتصرف إيران بهذه الطريقة، أم أنها سعت إلى بناء صناعة نووية يمكن أن تمنحها طريقاً للحصول على السلاح؟ وهل لو كانت دولة أخرى علمانية تواجه التهديدات نفسها، ستتصرف بطريقة مختلفة؟

خطى أوباما المشدودة

ننتقل إلى صحيفة «واشنطن بوست» الأميركية التي انتقدت في افتتاحيتها يوم الثلاثاء الماضي موقف الرئيس الأميركي باراك أوباما من الاتفاق النووي الإيراني، وتحت عنوان «يسير أوباما بخطى مشدودة نحو الاتفاق النووي الإيراني»، قالت إن إصرار الرئيس الأميركي صراحة، على أن عدم وجود بديل عن الشروط التي وافق عليها، يساعد في التأكيد أن خيار الإبقاء على العقوبات، وضرورة موافقة إيران على تعطيل المزيد من البنى التحتية النووية، لم تعد تجدي كحل عمليّ بديل.

إن البيت الأبيض يخاطر بإضعاف وضعه التفاوضي في المساومة الحاسمة مع إيران، خصوصاً بعد اعتراف أوباما بأن بعض التفاصيل الحيوية لم يُعمل بها بعد، كمثل ارتباط رفع العقوبات عن إيران بتطبيقها شروط خفض مخزونها من اليورانيوم المخصّب، وكذلك قاعدتها من أجهزة الطرد المركزي. وما يثير القلق - فعلاً - الاختلاف الشديد في البيانات الصادرة عن إيران والولايات المتحدة في هذه النقطة، فبينما يشير البيان الأميركي إلى تعليق العقوبات بعد تحقق الوكالة الدولية للطاقة الذرية من أن إيران ستتخذ كافة الإجراءات الضرورية المتعلقة ببرنامجها النووي، تؤكد طهران أنها ستبدأ تطبيق هذه الإجراءات في اليوم نفسه الذي تُلغى فيه العقوبات.

إنّ ردم الهوة الواسعة بين هذين السيناريوين هو شرط أساسيّ وهام للغاية، وإن الولايات المتحدة وشركاءها سيخسرون نفوذهم ما لم يرتبط رفع العقوبات بالأداء الإيراني. هذا فضلاً عن الخلافات التفصيلية الأخرى المتعلقة بكيفية دخول المفتشين إلى المواقع النووية الجديدة المشتبه بها، وحصولهم على إجابات حول تصميمات رؤوس حربية نووية كان قد صرّح عنها الرئيس الإيراني السابق.

إن إصرار أوباما على أن الاتفاق أفضل خيار ممكن، يعرقل جهود مفاوضيه الرامية إلى الانسحاب من المحادثات المقبلة، ما لم يتمكنوا من الحصول على شروط مرضية. والسؤال الذي يطرح نفسه هنا: هل سيتراجع الرئيس عن خطابه الحالي فيما لو تشبثت إيران بضرورة تنفيذ الرفع الفوري للعقوبات؟

النووي في كوريا الشمالية

هواجس السعودية

قالت صحيفة «كريستيان ساينس مونيتور» الأميركية، إن السعودية تتخوّف من أن يعزّز اتفاق إيران النووي قوة وكلاء الأخيرة الشيعة في المنطقة، وإن السعودية تشعر بالقلق من أنّ رفع العقوبات عن إيران وفقاً للاتفاق المبدئي الذي تمّ التوصل إليه في شأن برنامجها النووي، سيعني مزيداً من قوة وكلاء الدولة الشيعية، ومنهم الحوثيّون في اليمن حيث تستمر الحملة التي تقودها السعودية ضدّهم. فالسعودية تسعى إلى امتلاك برنامجها النووي الخاص الذي تدّعي أنه لأغراض سلمية.

العاهل السعودي الملك سلمان قال للرئيس الأميركي باراك أوباما أنه يأمل أن يساعد الاتفاق النهائي في تطوير الأمن الإقليمي والدولي. علماً أن السعودية تؤكد أن هذا لن يمنع دعم إيران الجماعات الشيعية المسلّحة عبر الشرق الأوسط، ما قد يشجع الرياض على إحياء برنامجها النووي بسبب التهديدات الإقليمية المحتملة، وبالتالي مواجهة إيران.

وتنقل «مونيتور» عن المحلّل السياسي ورئيس تحرير صحيفة «الجزيرة» السعودية جاسر عبد العزيز الجاسر، قوله إن الرياض ملتزمة الأمن النووي في المنطقة، غير أنها قلقة إزاء دعم إيران وتمويلها الجماعات الإرهابية والتدخل في الشؤون العربية الداخلية.

وتتابع «مونيتور»: إن المسؤولين السعوديين، وكثيرين في العالم العربي، يرغبون في منع إيران من الحصول على أسلحة نووية وأيضاً مواجهة تمويلها وتسليحها القوى الشيعية المتحالفة معها مثل حزب الله والنظام السوري، ما يجعلهم في المعسكر نفسه مع رئيس الوزراء «الإسرائيلي» بنيامين نتنياهو الذي لطالما حذّر من تنامي نفوذ إيران في المنطقة.

ويقول المسؤولون والمراقبون السعوديون إنهم يتوقعون تصاعد حملة القصف الجوي في اليمن في أعقاب الاتفاق، إذ تتهم الرياض إيران بدعم المتمردين الحوثيين الذين طردوا الرئيس عبد ربه منصور هادي المدعوم من السعودية. ونقلت «مونيتور» عن مصادر سعودية رسمية قولهم إن الرياض ستحشد كلّ قدراتها العسكرية في اليمن لدحر ميليشيات الحوثيين، المتحالفة مع الرئيس اليمني السابق علي عبد الله صالح، وإرسال رسالة مباشرة لإيران، فسواء كان هناك اتفاق أم لا، فإن أوان الانتقام قد حان.

وقال مسؤول سعودي مطّلع على الحملة العسكرية: «بقيت إيران لسنوات تتجاوز الخط الأحمر وتدعم الميليشيات والجماعات الإرهابية في العالم العربي، وها هي الآن تنهض في اليمن، لذا سنتبنى موقفاً واضحاً وحاسماً لن يضعف بعد الاتفاق النووي».

ووفقاً لمسؤولين سعوديين مقرّبين من مراكز صنع القرار، فإن الرياض تدرس احتمال نشر المئات من العناصر البحريين والقوات الخاصة، وإعطاء القوات المصرية دوراً ريادياً في تأمين مدينة عدن - العاصمة الموقتة للحكومة اليمنية المدعومة من السعودية.

ويقول مسؤولون سعوديون إن الرياض سارعت في تنفيذ مخططاتها للتدخل البري هناك بهدف تكثيف الضغط على إيران وتحقيق مكاسب عسكرية قبل رفع العقوبات عن طهران بموجب اتفاقها المبدئي مع القوى الغربية.

تعهّد أوباما

وكتب آري شافيت في «هاآرتس» العبرية:

الرئيس باراك أوباما يجري المقابلات الصحافية على نحو إبداعيّ. فهو يعرف كيف يخفي نقاط ضعف حججه وراء أقنعة باردة من اللسان الطليق والكلام الفهيم الذي يبدو متوازناً. ولكنّ صديقي الطيب وزميلي الكبير توم فريدمان هو أيضاً صحافيّ لامع. وبدلاً من الصدام والسعي وراء الصغائر، يعرف كيف يستخرج ممّن يقابلهم أقوالاً بعيدة الاثر.

هكذا، ولد السبق الاعلامي التاريخي، الذي لشدّة العجب، لم تنقض الصحافة الأميركية عليه كلقية ثمينة. «إيران لن تكتسب سلاحاً نووياً أثناء ولايتي»، قال الرئيس الأميركي للصحافيّ الأهمّ في الولايات المتحدة، في مقابلة مصورة مع «نيويورك تايمز». وأنا أكرّر: «إيران لن تكتسب سلاحاً نووياً أثناء ولايتي»، قال أوباما لفريدمان.

منذ تبلورت «صفقة لوزان» ونُشرت قبل أسبوع، أثارت قدراً لا يحصى من الاسئلة الصعبة. فلماذا لا يوجد أيّ وجه شبه بين الصيغة الفارسية للصفقة وبين الصيغة الانكليزية؟ لماذا يدّعي الإيرانيون بالقطع أنّ العقوبات عليهم سترفع على الفور وسيتمكنون من مواصلة تخصيب اليورانيوم على نطاق صناعيّ وتطوير أجهزة طرد مركزيّ متطورة من دون قيد؟ لماذا حتى وفقاً للصيغة الأميركية، سيتمكن الإيرانيون من مواصلة الابقاء على المنشأة النووية التحت أرضية في فوردو، والمفاعل النووي في آراك؟ لماذا، حتى وفقاً للصيغة الأميركية، ليس واضحاً إذا كانت المادة المشعّة (عشرة أطنان) ستخرج من نطاق إيران وإذا كان المراقبون الدوليون سيحظون بقدرة وصول حرّة إلى كل موقع في إيران؟

وما الذي يفترض أن يحصل بعد عشر سنوات؟ أفلا نريد أن نعيش بعد 2015؟ أفلا تشقّ صفقة لوزان الطريق إلى مستقبل كابوسيّ وغير بعيد، تكون فيه إيران نووية والشرق الاوسط سيكون نووياً، وسينهار النظام العالمي؟

الكلمات الـ15 التي قالها أوباما لفريدمان تجعل علامات الاستفهام علامات تعجب. وها هي بالأصل الانكليزي: «I have been very clear that Iran will not get a nueclear power on my watch». والمعنى: بصوته، فيما كان وجهه نحو الكاميرا، يقول الرجل الذي يقود مغامرة تاريخية تقشعر لها الابدان إن التزامه هو، ألا تتحوّل إيران نووية قبل عشرين كانون الثاني 2017.

ليس القرن الواحد والعشرين هو ما يحاول الرئيس إنقاذه. ليست السنوات الـ21 التالية هي التي يعد الرئيس بأن تستقرّ. كل ما يتعهد به الرئيس أوباما أنّ إيران في الأشهر الـ21 التالية لن تنتج، ولن تركّب قنبلتها النووية الاولى.

ما الذي يفترض بـ«الإسرائيليين» أن يفعلوه بتعهّد رئاسيّ قصير المدى كهذا؟ وماذا يفترض بالسعوديين والمصريين والأتراك والأردنيين وإمارات الخليج أن يفكروا؟ والأوروبيون؟ والأميركيون؟

ليس ضوءاً واحداً أشعلته مقابلة أوباما - فريدمان. بل ألف ضوء أحمر. وعندما يضاف إلى الصورة افتضاح السرّ عن كل علامات الاستفهام الصعبة في صيغة لوزان، يتعاظم الاحساس بأنّ أمراً خطيراً جداً يجري أمام ناظرينا. يثور الخوف في أن اتفاق أوباما - خامينئي لا يستهدف منع التحول النووي الإيراني، بل تأجيله لبضع سنوات فقط.

الايام الثمانية المقبلة أيام حاسمة. فالتاريخ ينظر إلينا جميعاً الآن. أين وقفنا، ماذا قلنا وماذا فعلنا عندما اتُخذ القرار الأهمّ في عصرنا. لن نشهد مغفرة على الاخطاء. لن نشهد سماحاً على الوهن أو الاهمال أو التفاهة. فسياسة اليسار - اليمين العادية لم تعد ذات صلة. ولا نمط العطف نحو أوباما المعروف أو الكراهية نحو بنيامين نتنياهو أو العكس.

زمن الأزمة هو ليعقوب. زمن الأزمة هو لكلّ «إسرائيلي»، عربيّ، أوروبي وأميركيّ يحب الاستقرار وسواء العقل. الموجود الآن على الكفة هو العالم الذي يفترض بأبنائنا أن يعيشوا فيه.

عصفور على الشجرة لا في اليد

كتب دان مرغليت في «إسرائيل توداي»:

المفاوضات مع إيران تُدار بطريقة ليّنة، إذ تبرز في الخلفية حقيقةُ أن الأميركيين يتلقون فشلاً بعد آخر، من بغداد حتى صنعاء، من طرابلس حتى دمشق. منذ أيّام، زلّ لسان باراك أوباما، فقال إنه بعد 13 سنة، تستطيع إيران إنتاج القنبلة النووية. فوجئ سامعوه، وحاول هو التراجع عن ذلك جزئياً.

في المقال الذي نشره في المجلة الاسبوعية «تايم»، كتب إيهود باراك أنّ ست دول مدّت أيديها نحو القنبلة النووية: العراق وسورية مُنعتا من قبل «إسرائيل»، ليبيا وجنوب أفريقيا استجابتا للضغوط وتخلّتا عن المشروع، كوريا الشمالية وباكستان ضحكتا على العالم. إيران هي من هذا الصنف.

في غياب خيار عسكريّ، بحث الغرب المتعب عن تسوية دبلوماسية. هكذا ولدت وثيقة لوزان، وثمّة احتمال كبير بأن يتضح أنّها سراب، وربما لا. النبوءة تعطى للأغبياء. بحسب تقديري، إن أوباما يتعهد بعصفور على الشجرة لا في اليد. فهو لا يستطيع أن يحافظ بصورة جدّية على 13 سنة من دون تهديد نووي إيرانيّ. لكن الانتقاد جاءه من جهة أخرى، السنوات الـ13 لا تستجيب للأمر، هذا يحتاج إلى نقاش للبتّ فيه. الشرق الأوسط في أيامنا موجود تحت رحمة هزّة أرضية دائمة. هناك اندلاع متواصل للنيران في داخله. وإذا قيل إن ورقة لوزان هي اتفاق مرحليّ فقط ونوع من الهدنة، فقد كان من الواجب تقييمها باهتمام، لأنّ - وسط التحرّك غير المنقطع في مدى الشرق الاوسط، أحداً لا يعرف من سيكون وأين سيكون بعد 13 سنة.

مع سقوط الشيوعية كتب البروفسور فرانسيس فوكياما مقاله الوردي «نهاية التاريخ»، ولم يخطر في باله أنّ قوى مثل «القاعدة» و«داعش» وكوريا الشمالية مع قنابلها النووية ستظهر. الكل تغيّر بدرجة كبيرة. أين ستكون الولايات المتحدة في 2028؟ والشرق الاوسط؟ وللحقيقة، فإنّ نظام آية الله موجود في احتكاك دائم مع شعبه.

سألت ذات مرة مناحيم بيغن إذا كان مقتنعاً بأن اتفاق السلام مع مصر سيستمر إلى الأبد. فأجاب باستغراب أنه لو كان هناك شيء كهذا لما كان من الضروري التوقيع على نحو ثلاثة آلاف اتفاق سلام في تاريخ الإنسانية - اتفاقه مع مصر، الافضل من بينها، ما زال قائماً منذ 37 سنة ويبدو أنه ثابت. ولكن اتفاقات كهذه يجب تغذيتها وريّها، وهي تغير شكلها إذا نجحت، وستُسحق تحت عجلات التاريخ إذا خُرقت. 13 سنة، وسادة واسعة لتهدئة إيران ووقف كرة اللهب.

سأوقّع... ومن بعدي الطوفان

كتب آلكس فيشمان في «يديعوت أحرونوت» العبرية:

«سأوقع على اتفاق مع إيران... ومن بعدي الطوفان». هذا ما صرّح به الرئيس أوباما خلال مقابلة معه في الإذاعة الأميركية الرسمية. إنه رجل مستقيم - من دون أدنى شك - صرّح علانية أن إيران ستهرع نحو القنبلة النووية فور نفاذ مفعول الرقابة المفروض عليها.

لم يتحدث أوباما إلى «إسرائيل»، بل إلى الشعب الأميركي وتحديداً إلى مجلس الشيوخ. فأوباما يمقت نتنياهو ولا يهتمّ لأمره، لا بل يحتقره، حتى أنه لا يكلّف نفسه عناء إخفاء ذلك. ومنظومة الإعلام الأميركية، الموجّهة إلى مجلس النواب في تلة الكابيتول، حيث الصراع الحقيقي مع الغالبية التي لن تسمح بإلغاء العقوبات في وقت قصير؛ وإذا ما تبيّن أن الإيرانيين يختلفون في تفسير الاتفاق عن النواب الأميركيين، فستكون الحاجة أكثر إلحاحاً إلى تعميق العقوبات ضدّ إيران.

يصرّ هؤلاء على أن الكونغرس سيمعن في تشديد العقوبات على إيران، حتى لو تراجع مجلس الأمن والدول الأوروبية عن ذلك. وعليه، فإن أوباما والمسؤولين في إدارته لا يتوجهون بخطابهم هذا إلى «إسرائيل» بل إلى الأميركيين. لذا، لن يسمحوا لأنفسهم بممارسة الكذب.

نستطيع إذاً، أن نفهم مما قاله أوباما في أنه ما من اتفاق على المدّة الزمنية للرقابة على إيران. فضلاً عن أنه تحدث عن أجهزة طرد مركزي جديدة سيواصل الإيرانيون تطويرها بخلاف الاتفاقات التي تزعم امتناعهم عن ذلك لانشغالهم بتطوير تلك الاجهزة، التي من شأنها رفع إيران إلى مكانة الدولة النووية.

الغريب في الأمر، أنه ما من وجود لاتفاقيات مفصلة، وأن أوباما يدرك منذ الآن أن لدى الإيرانيين أجهزة طرد مركزي جديدة تدفعهم بشكل فوري نحو تطوير قنبلتهم النووية.

يتحدث الجميع عن وثيقة المراقبة، لكن من غير الواضح الضمانة التي سيوقعون على أساسها هذا الاتفاق في حزيران المقبل، إنها بالفعل وثيقة رقابة شديدة، في كل لحظة وفي كل نقطة في سلسلة الانتاج - من مناجم اليورانيوم وصولاً إلى المادة المخصّبة. فقدرة الرقابة على السلاح النووي التي طورتها الولايات المتحدة قدرة مذهلة، وكذلك فإن وسائل الرقابة - بدءاً من المختبرات المتنقلة لتشخيص مخلفات المادة المتفجرة النووية، عبر الجساسات، وحتى الكاميرات وباقي الوسائل التي طوّرها المختبر الوطني للبحوث النووية في نيومكسيكو، ستسمح نظرياً برقابة ناجعة.

غير أن الإيرانيين رفضوا منذ البداية السماح بإدخال الكاميرات على سبيل المثال.

ويتماشى ما ذكرناه آنفاً هذا، مع تصريحات رئيس الوكالة الذرية الإيرانية علي أكبر صالحي، حين قال: «لو أن إيران تسعى إلى امتلاك قنبلة نووية، لكانت امتلكتها، إذ لديها القدرة على تحقيق ذلك». وفي هذا ما يؤكد أنّ المعضلة عند إيران تكمن في فرض الرقابة على برنامجها النووي.

وهذا تحديداً يطرح عدداً من الأسئلة الصعبة: هل كان خيار عدم شنّ هجوم على المنظومة النووية الإيرانية حين كان هذا لا يزال ممكناً خياراً صائباً؟ لماذا بذل المهنيون في المستوى الأمني الجهود لعرقلة إمكانية شنّ حملة عسكرية؟ وهل أخطأوا فعلاً إذا ما نظرنا إلى النتائج في ضوء ما يجري اليوم على الساحة العالمية؟

يستحيل على حكومة «إسرائيل» التغاضي عن جميع هذه الاسئلة، وكنسها تحت الطاولة. فهذه الأسئلة ستكون واقعية جداً في حال تطبيق الاتفاق مع إيران بحسب المبادئ التي توصّلوا إليها في لوزان، لأن «إسرائيل» حينذاك ستجد نفسها تقف وحيدة في مواجهة التهديد النووي الإيراني والتصدّي له.